محاضرات تاريخ الوقائع الاقتصادية للسنة الجامعية 2020-2021

المحور الأول: الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة

أولا- النظام البدائي:

تعرف الحياة الاقتصادية في العصور القديمة بالنظام البدائي أو المشاعية البدائية. وقد بدأ هذا النظام بظهور الإنسان واستمر لفترة زمنية طويلة.

1- مراحل تطور النظام البدائي: مرّ النظام البدائي بثلاث مراحل أساسية هي:

1-1- مرحلة الوحشية: وتنقسم هذه المرحلة بدورها إلى ثلاث أطوار تبعا لفنون الإنتاج المستخدمة وتتمثل هذه الأطوار في:

- الطور الأول اعتمد على الجمع والتقاط الثمار والنباتات الطبيعية الغابية أي أنه في ذلك الطور لم يفرق بين الإنسان والحيوان الوحشي إلا في التصرفات الإنسانية، أما الأدوات المستخدمة فكانت العصي والحجارة.
- الطور الثاني تميز باحتراف الإنسان لصيد السمك و باستخدام النار المتولدة عن الاحتكاك.
- الطور الثالث اتسم بالتوسع النسبي في الصيد خاصة بعد استخدام القوس و السهم.

1-2- مرحلة البربرية: لقد تطور الفن الإنتاجي في هذه المرحلة نسبيا حيث لجأ الإنسان لتربية الماشية وزراعة النباتات ثم تطور بعد ذلك لتربية الحيوانات المنزلية وري الزراعة ثم استخدام الآجر والحجارة في البناء، واتسمت نهاية تلك المرحلة باستخدام المحراث والتوسع في الزراعة.

1-3- مرحلة التمهيد الحضاري: وتعتبر هذه المرحلة هي الحد الفاصل بين النظام البدائي والنظام المدني أي نظام الرق كنظام أولي من النظم المدنية، وقد انتقل الإنسان خلال هذا التطور من حياة الترحال والعيش في مناطق متفرقة تسمح له بتوفير غذائه إلى حياة الاستقرار.

2- خصائص النظام البدائي: وتتمثل في:

2-1- مستوى القوى المنتجة: عرفت أدوات الإنتاج وفنونه تطورا تدريجيا منذ ظهور الإنسان وخلال حقبة المشاعية البدائية انعكست ايجابيا على عمله الذي أصبح أكثر إنتاجية، و تتمثل أهم أدوات العصر البدائي في:

• **النار:** استفاد الإنسان من النار في بداية الأمر عند استغلالها و لكنه تمكن فيما بعد من إشعالها عن طريق احتكاك الحصى واستغلالها في حياته اليومية كوسيلة فعالة للدفاع عن النفس، الوقاية من البرد وصنع أدوات العمل.

• **اكتشاف القوس والنشاب:** يعتبر اكتشاف القوس والنشاب نقطة تحول كبيرة في العصر البدائي لأنه أتاح للإنسان فرصة الحصول على كميات إضافية من مردوده الناتج عن الصيد فاقت احتياجاته الغذائية، مما جعله يفكر في الاحتفاظ بالحيوانات في أماكن معينة لفترات مستقبلية، وتعلم تبعا لذلك تأهيل وتدجين هاته الحيوانات، وقد وفرت تربية الحيوانات للإنسان، علاوة على المنتجات الغذائية، الصوف والجلود ومواد أخرى ضرورية للحياة.

• **بروز ظاهرة بذر الحبوب:** سمح الانتقال إلى الحياة الحضرية للبشرية بالتحول تدريجيا إلى بذر الحبوب على مقربة من القرية بدل البحث عنها وقطفها. وكانت الذرة البيضاء والشعير والحنطة أولى المزروعات التي زرعها الانسان.

2-2- الأسس الاقتصادية للنظام البدائي وتنظيمه الاجتماعي: وتتمثل أساسا فيما يلي:

• **الملكية المشتركة:** كانت الملكية جماعية لوسائل الإنتاج، عدا وسائل الدفاع لضرورة استعمالها فرديا.

• **العمل الجماعي:** من خلال التعاون البسيط في أداء الأعمال باستخدام قوة العمل بصورة مشتركة وفي وقت واحد لإنجاز أعمال من نوع واحد، وكان التقسيم الوحيد للعمل هو التقسيم الطبيعي أي تبعا للجنس (رجال ونساء) والسن، فمثلا كان الصيد من اختصاص الرجال وجني النباتات والاهتمام بشؤون المنزل من اختصاص النساء.

• **المساواة في توزيع المنتجات:** ويعود ذلك إلى أن تأدية العمل تمت بشكل جماعي ومشترك إضافة إلى الانخفاض البالغ في قوى الإنتاج.

• **التنظيم الاجتماعي – نظام العشيرة-:** انتظم المجتمع في وحدات عشائرية، وتمثل العشيرة وحدات جماعية تربطها رابطة الدم واحتلت المرأة دورا هاما في المرحلة الأولى من النظام العشيري بسبب شروط الحياة المادية نفسها اذ كانت الزراعة البدائية والتدجين من اختصاصها واللذان يعدان أهم من الصيد من الناحية الاقتصادية، ولهذا لعبت المرأة الدور الرئيسي في المجتمع العشيري في البداية وأصبح النسل ينسب إليها من دون الرجل وهو ما يعرف بنظام العشيرة الأمومية. إلا أن تطور القوى المنتجة وظهور التدجين

المتطور (المراعي) والزراعة المتطورة (زراعة الحبوب) واللذان كانا من اختصاص الرجال أدوا إلى إحلال نظام العشيرة الأبوية محل العشيرة الأمومية.

3- أسباب اضمحلال النظام البدائي: من أهمها مايلي:

3-1- التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل: ارتبط التقسيم الاجتماعي للعمل بظهور كل من الزراعة والرعي، حيث حصل تخصص في العمل (تقسيم العمل) على أساس المشاعيات، وكان أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل بين المشاعيات بتأليف قبائل الرعاة وقبائل الزراعة وهو ما زاد من إنتاجية العمل لحد كبير.

سمح التنظيم الاجتماعي للعمل بقيام وتطور ما يسمى بالتبادل بين قبائل الزراعة وغيرها. وقد بدأ نطاق التبادل بالاتساع مع ظهور تقسيمات اجتماعية أخرى للعمل نتيجة تطور أدوات الإنتاج فظهرت مهنة صنع الأواني الفخارية والحياكة اليدوية ومع ظهور الحديد أصبح من الممكن صنع الأدوات الحديدية (المحراث، الفأس والسيف) وبهذا تمهد الطريق لانقسام هام جديد في المجتمع وهو التخصص الحرفي أو المهني داخل المشاعية نفسها وهو ما أدى إلى توسع نطاق المبادلات وتجدر الإشارة هنا أن التبادل كان في البداية قيم على أساس عشائري بين رؤساء العشائر ثم تحول بعد ظهور التملك الخاص إلى تبادل بين الأفراد وقد كان هذا التحول تدريجيا إلى أن أصبح التبادل الفردي هو الشكل الوحيد للتبادل.

3-2- ظهور التملك الخاص والطبقات: وكان ذلك في أواخر النظام البدائي فبعد التطور الحاصل على أدوات العمل أصبح العمل أكثر إنتاجية وهو ما أدى إلى الاستغناء على العمل الجماعي على مستوى العشيرة، وانتقل الإنتاج إلى نطاق أضيق وهو الأسرة التي باتت تمثل الوحدة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في المجتمع.

وقد بدأت الملكية الخاصة بالماشية، فقد بدأ زعماء العشائر بامتلاكها بعدما كانت ملكية جماعية لأفراد العشيرة، ثم امتدت لجميع أدوات الإنتاج وكانت الأرض آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص.

أدى ظهور الملكية الخاصة إلى تغيير البنيان الاجتماعي للمجتمع البدائي بانفصال مالكي وسائل الإنتاج عن عامة أفراد المجتمع وأصبحوا يتولون المناصب الاجتماعية والسياسية.

3-3- الحروب بين العشائر: حيث تواجد أسرى الحرب الذين كانوا يكلفون بالعمل الإنتاجي وخاصة أن قيمة العمل البشري كانت في حاجة ضرورية لزيادة الإنتاج، وفي ظل تطور أدوات الإنتاج أصبح الاحتفاظ

بهؤلاء الأسرى مجدي من الناحية الاقتصادية، اذ باتوا يحققون فائضا من المنتجات يفوق احتياجاتهم وهو ما برر عدم قتل هؤلاء الأسرى والاكتفاء باستعبادهم حيث توسع نطاق الملكية ليشمل جميع وسائل الإنتاج بما فيها الإنسان وبهذا ظهر نظام الرق وتوسع ليشمل مع التطور التاريخي في أفراد القبيلة نفسها، وبهذا تكون علاقات الإنتاج المشاعية قد انتهت لتحل محلها علاقات إنتاج جديدة.

ثانيا- النظام العبودي:

يعتبر نظام الرق النتيجة الحتمية لتطور النظام البدائي، حيث أن أسباب انهيار النظام البدائي هي نفسها أسباب ظهور نظام الرق.

1- نشأة نظام الرق: بدأ نظام الرق بالتشكل عقب انهيار النظام المشاعي حوالي 3000-4000 قبل الميلاد، واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع الميلادي في شمال إفريقيا وآسيا وازدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس الميلادي.

لقد شملت عمليات الإنتاج في هذه المرحلة كل من الرعي والزراعة والنشاط الحرفي – ظهرت هذه الأعمال وتطورت في ظل النظام المشاعي- إلا أن شروط وظروف الإنتاج في هذه المرحلة تختلف عن تلك السائدة في النظام المشاعي.

كان اقتصاد الرق اقتصادا عينيا بصفة أساسية، فكان المجتمع ينقسم إلى وحدات اقتصادية متعددة تقوم كل منها بسداد حاجاتها، وبذلك فان الغرض من الإنتاج كان إشباع حاجات السادة، ولم يكن الإنتاج بصفة أساسية بغرض المبادلة، لذلك كانت الأسواق في ذلك العهد ضيقة، ومع الزمن اضطر الفلاحون إلى بيع منتجاتهم لشراء ما يلزمهم من منتجات الحرفيين ولدفع الضرائب. ولقد ساهم تقسيم العمل في اتساع نظام المبادلة.

2- عناصر نظام الرق: تتمثل أهم عناصر نظام الرق في النقاط التالية:

2-1- ماهية القوى المنتجة (أدوات الإنتاج وفنونه) والقانون الاقتصادي الأساسي: كانت أدوات الإنتاج في نظام الرق أكثر تقدما منها في النظام البدائي وكان تقسيم العمل أبعد مدى، وازدادت أهمية دور الرقيق في النشاط الاقتصادي زيادة ملموسة، حتى أن رب العمل لم يكن يهتم بتحسين أدوات الإنتاج قدر دأبه على زيادة عدد الرقيق المملوكين له.

وكان التقسيم الاجتماعي للعمل يتمثل في:

- **عمل فكري** يقوم به الأسياد.

- **عمل جسدي** يقوم به العبيد.

ويغدو بذلك القانون الأساسي الذي يميز إنتاج المجتمع العبودي هو: «أن إنتاج الخيرات المادية موجه لسد مختلف حاجات مالكي العبيد المتزايدة باستمرار وكان يتم عن طريق الاستثمار في العبيد».

ويمكن القول أن العبيد كانوا يمارسون مختلف الأنشطة لصالح الأسياد في شكل علاقة (سيد-عبد) وكانت المنتجات توزع بين السادة والعبيد وكان من حق السادة تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع المنتوج والذي عادة ما كان يتم تقسيمه إلى جزأين:

* **المنتوج الضروري:** وهي كمية من المنتوج موجه لسد الحاجات الأساسية للعبيد من أجل القيام بعملية تجديد قوة العمل والاستمرار في الإنتاج.

* **المنتوج الفائض:** يمثل القسم الأعظم من المنتوج ويستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجة الاستهلاكية وبناء القصور وغيرها.

2-2- الإطار السياسي، القانوني والاجتماعي: ويمكن توضيحه من خلال النقاط التالية:

- **الدولة:** لم يدرك النظام البدائي مفهوم الدولة، حيث أدى تطوره التدريجي وتقسم العمل فيه وانقسام المجتمع إلى طبقات إلى ظهور مفهوم الدولة والتي حلت محل العشيرة.

- **الملكية:** يقوم نظام الرق على أساس الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج بما فيها الرقيق.

- **الطبقات الاجتماعية:** أدى تقدم تقسيم العمل واتساع المبادلة إلى حدوث تفاوت في الثروات انتهى بنشأة طبقة جديدة ممثلة في التجار ورجال الأعمال واتساع الهوة تدريجيا بين أفراد المجتمع وانقسامه إلى طبقات.

3- أسباب انهيار نظام الرق: أسهمت عدة عوامل في انحلال النظام العبودي من بينها:

- عدم استخدام الفائض الذي يتحقق نتيجة النشاطات الاقتصادية عموما والنشاطات الإنتاجية خصوصا، والذي يذهب إلى الأغنياء والأثرياء في القيام بالنشاطات الإنتاجية، أو في تطوير هذه النشاطات، بل يتم هدره وتبديده في مجالات غير إنتاجية مثل بناء القصور الفخمة، إقامة المعابد، والإنفاق الواسع على إقامة الحفلات والمهرجانات.

– ضعف تطور وسائل الإنتاج وانخفاض إنتاجية العبيد نتيجة عدم وجود الحوافز التي تدفعهم إلى زيادة إنتاجهم نظرا لأنهم كانوا يفتقدون كل حقوقهم الإنسانية، ما جعلهم يهربون إلى المدن للتخلص من ظروف العمل القاسية.

– إن تراجع إنتاجية العبيد وارتفاع متطلبات الإنفاق الواسع للأسياد دفعهم إلى الاقتراض من المرابين إلى جانب تأجير ممتلكاتهم وبالذات الأراضي الزراعية، وهو الأمر الذي أدى إلى التقليل من عمل العبيد ما أفقد النظام العبودي الأساس المهم له وهو عمل العبيد، وأدى بدوره تراجع أهمية عمل العبيد إلى توسع النشاطات التجارية وبعض النشاطات الحرفية خاصة في المدن مما أضعف قوة ملاك العبيد وسلطتهم الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

– الغزوات الخارجية خاصة الجرمانية لمعاقل النظام العبودي وبالذات روما.

المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى

استغرقت العصور الوسطى مدة ألف سنة تقريبا من سقوط روما على يد القبائل الجرمانية سنة 476 م إلى سقوط القسطنطينية على يد العثمانيين سنة 1453 م. وقد عرفت هذه الحقبة من التاريخ بعصور الظلام، وساد فيها في أوروبا كل من النظام الإقطاعي والنظام الحرفي إلا أنه هناك من يسمي فترة القرون الوسطى بأكملها بالنظام الإقطاعي، ثم يقسمه إلى مرحلتين على أساس عدة اعتبارات أهمها النشاط الرئيسي الممارس في الاقتصاد حيث نجد:

– **مرحلة الإقطاع الأولى:** امتدت من القرن الخامس حتى القرن العاشر، بما أن الإقطاعية هي الوحدة الاجتماعية والاقتصادية للنظام الاقتصادي الذي كان سائدا في العصور الوسطى فقد مورس فيها النمط الزراعي.

أما المدن الرومانية القديمة فبمجرد سقوطها في أيدي السادة الإقطاعيين أرغم سكانها على فلاحة الأرض المحيطة بها. وقد أدى ذلك التطور إلى اندثار بعض المدن وتحول البعض الآخر إلى قرى، لذا يمكن القول بأن مرحلة الإقطاع الأولى كانت تتميز باندثار معالم المدنية واتساع رقعة الريف الزراعي. وكان الاقتصاد في هذه الفترة مغلقا يستهلك فيه الأفراد ما ينتجون وينتجون ما يستهلكون.

– **مرحلة الإقطاع الثانية:** امتدت من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر. وقد حدث تطور كبير في هيكل الاقتصاد الإقطاعي إبان تلك المرحلة، إذ تحول من اقتصاد يقوم أساسا على الزراعة إلى

اقتصاد يقوم أساسا على النشاط الحرفي، ومن اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح بتوطد العلاقات التجارية فيما بين مدن غرب أوروبا وفيما بينها وبين العالم الخارجي، ومن اقتصاد عيني إلى اقتصاد نقدي باستخدام النقود كوسيط في المبادلات.

أولا- النظام الإقطاعي:

النظام الإقطاعي هو تكوين اجتماعي يرتكز على طريقة للإنتاج يكون فيها من يزرع الأرض خاضعا لكل أنواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته وملكيته الشخصية على نحو لا يكون معه لا إنتاج عمله ولا قدرته على العمل محلا للمبادلة الحرة. وقد نشأ هذا النظام نتيجة تظافر عاملين أساسيين هما نفسهما عوامل انحلال النظام العبودي ويتلخصان أساسا في:

1- عوامل داخلية: عوامل الضعف في النظام العبودي وانحلاله داخليا، حيث لم يعد إنتاج العمل العبودي في المراحل الأخيرة من النظام العبودي، وخاصة في روما، كاف لسد مطالب الدولة واحتياجاتها حيث زادت في دولة روما النفقات البذخية بدرجة كبيرة إلى جانب ضعف الطبقة الحاكمة وعدم قدرتها على حل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها.

2- عوامل خارجية: الغزو الخارجي والذي تمثل في غزو القبائل الجرمانية لإمبراطورية روما سنة 476م.

وقد نتج عن ضعف الإمبراطورية الرومانية وسقوطها بيد الغزو الجرماني انتشار جو من القرصنة وقطع الطرق، وظهرت العوائق أمام التبادل التجاري فازدادت بذلك ظاهرة الاكتفاء الذاتي، وانتشر نظام الإقطاع في الريف ونظام الطوائف بالمدن الأوروبية حيث أخذت الوحدات الاقتصادية الريفية شكل الإقطاعيات وهي مزارع محصنة تشمل كل منها على قرية أو أكثر يتوسطها قصر المالك للأراضي ووسائل الإنتاج، فأصبح معظم سكان الريف أقنانا مرتبطين بالأرض وتابعين للملاك ويقومون بالعمل مقابل رزقهم وحمايتهم.

أدى توسع الإمبراطور في منح الأمراء الإقطاعيين الكثير من صلاحياته واختصاصاته إلى استقلال الإقطاعيات وتحولها إلى وحدات اجتماعية وسياسية واقتصادية مستقلة، وزوال السلطة المركزية من الناحية الواقعية رغم بقائها من الناحية النظرية والقانونية. وزادت الأمور سوءا عندما انتشرت الحروب والعداوات بين الإقطاعيات والتي انعزلت بسبب ذلك عن بعضها تدريجيا.

وقسم تبعا لذلك المجتمع الإقطاعي إلى ثلاث طبقات:

- طبقة كبار الإقطاعيين وتضم طبقة النبلاء الحاكمة وطبقة كبار رجال الكنيسة.
- طبقة عموم الفلاحين.
- طبقة الأقنان.

كما قسمت الأراضي الإقطاعية إلى ثلاثة أنواع:

- أراضي السيد الإقطاعي: وهي الأراضي التي تتم زراعتها فعليا أقنان من قبل أقنان الأرض.
- أراضي الأقنان وهي قطع صغيرة جدا، تتم زراعتها من قبل الأقنان مقابل دفع ريع للسيد الاقطاعي.
- المراعي: تمنح من السيد الاقطاعي للانتفاع من قبل عامة الأفراد في أوقات معينة.

2- خصائص النظام الإقطاعي: يتسم النظام الإقطاعي بجملة من الخصائص أهمها:

- تمثل كل إقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة، وكان اقتصاد كل إقطاعية "اقتصادا مغلقا" لا مبادلات بينه وبين الإقطاعيات الأخرى، مما يؤدي إلى غياب حافز الربح.
- تمثل الزراعة النشاط المهيمن على الاقتصاد والمميز له.
- ظهور ما يسمى بالأقنان وهم عبيد الأرض حيث يرتبطون بصفة أبدية بأرض السيد ويدفعون له ضرائب تسمى الريع ويقدمون له خدمات شخصية وعمل يسمى سخرة، ويختلفون عن العبيد في كونهم لديهم بعض الحقوق فهم يعملون جزءا من الوقت لحسابهم الخاص ومن ثم زيادة الإنتاج.
- ترتكز زراعة الأرض على نظام الحقلين أو الثلاث حقول، فالأرض الزراعية الخاصة بالقرية كانت تقسم إلى حقلين أو ثلاث حقول كبيرة بهدف تحقيق راحة الأرض كل سنة، واتبع الفلاحون نظام الدورة الزراعية الثلاثية في الحقول الخصبة والدورة الثنائية في الحقول الأقل خصوبة.
- تقدم الفن الإنتاجي عن ذلك الذي كان سائدا في الأنظمة السابقة، فقد عم استخدام المحراث الحديدي والأدوات الأخرى للزراعة فضلا عن التوسع في استخدام قوى الحيوان في الإنتاج واستخدام بعض قوى الطبيعة كطواحين الماء والهواء.
- السلطة الكبيرة للكنيسة حيث ازدادت ممتلكات الكنيسة من الأرض وأصبحت تمتلك سلطة دنيوية كبيرة إضافة إلى سلطتها الدينية، إلى جانب إخضاع كافة أوجه النشاط والفكر الإنساني بما فيها النشاط الاقتصادي لمبادئ الدين.

ثانيا- النظام الحرفي:

ساد النظام الحرفي في النصف الثاني من القرون الوسطى نتيجة تراجع النظام الإقطاعي حيث لجأت المدن إلى تحقيق استقلالها عن طريق كافة السبل.

1- نشأة وتطور النظام الحرفي: ارتبط ظهور النظام الحرفي باستعادة المدنية لدورها الرئيسي في الاقتصاد والذي ما كان ليحدث لولا تظافر جملة من الأسباب أهمها:

- زيادة عدد سكان المدن بسبب هجرة الأقنان إليها ومن ثم زيادة الطلب من جانبهم على منتجات الحرفيين والمهنيين.
- اتساع التجارة وزيادة الثروة المتاحة في الوقت الذي تزايدت فيه حاجة الأمراء إلى الأموال لمواجهة نفقاتهم المستمرة والمتزايدة.
- الحروب الصليبية والتي أدت بدورها إلى إضعاف سلطة أمراء الإقطاع من ناحية وتشجيع التجارة بين الغرب والشرق من ناحية أخرى.
- إن ازدياد عدد الحرفيين والمهنيين دفعهم إلى تكوين نقابات طائفية تدافع عن حقوقهم وترعى مصالحهم المشتركة. وبالرغم من أن هذا النظام قام على أساس الدفاع عن حقوق العمال والمهنيين، إلا أنه لم يكن ينطوي بعد على حرية التجارة والصناعة حيث كان يحكم تلك الأنشطة قرارات تحكمية من قبل السلطات الحاكمة.

وقد ركزت النقابات الطائفية في الدفاع عن مصالح أعضائها بالاعتماد على الوسائل التالية:

- المحافظة على مستويات أسعار السلع.
- تحديد عدد الحرفيين و العمال ومنع دخول أفراد جدد.
- مراقبة جودة الإنتاج.
- وضع جملة من الشروط للعضوية في النقابات.

2- خصائص النظام الحرفي: تميز النظام الحرفي بعدة خصائص أهمها:

- تجمع أرباب الحرفة الواحدة في طائفة مهنية واحدة يرأسها شيخ أو رئيس يتم انتخابه، وكانت هناك قواعد تحدد تدرج الأفراد في العمل وقواعد أخرى تحدد بدقة طرق صنع المنتجات بحيث كان من المستحيل الأخذ باختراع جديد لم توافق عليه الطائفة.

– تجمع عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وموارد طبيعية في يد شخص واحد هم أرباب العمل المستقلين. ولم يكن العامل مجرد أجير بل كان أقرب إلى فرد من أفراد العائلة. وكان الإنتاج لا يتم إلا إذا كان هناك طلب سابق عليه، فلا ينتج صاحب الحرفة لعملاء مجهولين له بل ينتج لمجموعة من المستهلكين يعرفهم، وبذلك كانت مخاطره الاقتصادية محدودة.

– تميز الفن الإنتاجي بالبساطة لاقتصاره على استخدام الأدوات اليدوية، مما أدى إلى عدم تطوره وبطئ التقدم التكنولوجي. وقد ساعد على هذه الظاهرة الأخيرة تدخل الطوائف المهنية لتحديد الكميات المنتجة وأساليب الصناعة.

وقد أخذ هذا النظام الحرفي يتطور إلى نظام المشروع إذ أخذ الحرفي يشتغل لحساب الوسيط الذي يقدم له المادة الأولية وأدوات العمل. وعندما فقد الحرفي ملكية المواد الأولية والمنتجات التي يصنعها، أضاع صفته كمنتج مستقل وأصبح أجيرا يعمل لدى الوسيط الذي أصبح رب عمل، وتطور بالتالي نظام الحرفة إلى نظام المشروع، وقد ظل هذا النظام قائما حتى القرن الثامن عشر.

3– أسباب انحلال النظام الإقطاعي والحرفي:

ساهمت عدة أسباب في تفسخ أسلوبي الإنتاج الإقطاعي والحرفي في الانهيار منها:

– عدم الانسجام في العلاقات الإنتاجية الإقطاعية حيث صار التنظيم الحرفي الإقطاعي عقبة في وجه كل تطور جديد لإنتاج البضائع وتصريفها.

– تطور القوى المنتجة في نهاية العهد الإقطاعي كاستخدام الدولاب المائي وصهر المعادن وصناعة النسيج وبناء السفن وتحسين أدوات العمل الزراعية وزيادة أنواع المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية.

– الانفصال التام بين المدينة والقرية، حيث ترتب عنه تطور في التبادل السلعي وزيادة تقسيم العمل الاجتماعي مما خلق سوقا اقتصادية على المستوى القطري.

– لم تعد الحرفة الضيقة في المجتمع الإقطاعي تستجيب لضرورات التطور لتلبية طلبات السوق الاقتصادية. وهو ما ساعد بالإسراع في إنشاء الصناعات الرأسمالية. وظهرت إلى الوجود المانيفاكتورة والمتمثلة في نظام المصنع اليدوي الذي يجمع فيه التاجر عددا من الحرفيين تحت سقف واحد ويزودهم بالمواد الأولية وأدوات الإنتاج ليعملوا عنده كأجراء، كما شهدت أوروبا الإقطاعية انتفاضات الفلاحين المتعاقبة حيث نشبت حرب الفلاحين في فرنسا وانجلترا وألمانيا.

المحور الثالث- الوقائع الاقتصادية في العالم الإسلامي

أولا- الأوضاع الاقتصادية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم:

كان الرسول (ص) حريصا على تفجير كافة الطاقات الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية، فاهتم بالزراعة واستغلال الأراضي وقام بتنظيم عملية الري وأيد مبدأ الاستفادة من الخبرة القديمة والنشاط الإنتاجي لغير المسلمين وكذلك أقر نظام المساقاة، وقد استخدم المسلمون الأدوات الحديدية والخشبية في زراعتهم. وانتشر الرعي في الأرياف والقرى وخارج المدن ومارسه الخدم والأحرار من الرجال والنساء والأطفال فالنساء كن يرعين بالأغنام خاصة حول المساكن.

واهتم الرسول (ص) بالصناعة وشجع المسلمين عليها فتعلم بعضهم صناعة السيوف بالمدينة كما ابتعث من يتعلم صناعة المجانيق والدبابات بجرش.

إلا أن المسلمين في عهد الرسول (ص) بصفة عامة لم يهتموا بالصناعة اهتماما كبيرا لاعتمادهم بالدرجة الأولى على التجارة وتربية المواشي والزراعة ولكنهم مع ذلك صنعوا ما يحتاجون إليه من نسيج الثياب والخيام والأسلحة والأواني وغيرها من الصناعات الخفيفة

أما التجارة فتعتبر التجارة من أهم الأنشطة الاقتصادية في جزيرة العرب وقد مارسها المسلمون منذ أن كانوا بمكة قبل الهجرة حيث كانت امتدادا لسابق أنشطتهم، وتمتعت الأسواق في عهد النبي (ص) بالحرية الكاملة في الأسعار، وقد سعى بعض الصحابة إلى تحديد الأسعار إذ اشتكوا للرسول (ص) غلاء السعر وطلبوا منه التسعير ولكنه رفض وهذا يعني أن الأسواق قد خضعت لقوي العرض والطلب.

ثانيا- الأوضاع الاقتصادية في عهد الخلفاء الراشدين:

قام الخلفاء الراشدون بمتابعة عمل الرسول صلى الله عليه وسلم مع إدخال بعض الإضافات التي تطلبتها مرحلة ولاية كل منهم، ونلخص أهم أعمالهم الاقتصادية في النقاط التالية:

1- خلافة أبي بكر رضي الله عنه : لم يختلف النظام الاقتصادي في عهد أبي بكر عنه في عهد رسول الله، حيث نجده اعتمد على نفس الموارد المالية (الزكاة، الغنائم، الفئ، الجزية)، ونفس السياسة المالية (اتخاذ قرارات الإنفاق).

2- خلافة عمر رضي الله عنه: ساهم عمر بن الخطاب في إرساء بعض من الأفكار والوقائع الاقتصادية خاصة بما يتعلق بالمجال المالي والإدارة المالية، حيث قام بإنشاء الدواوين، وإنشاء بيت المال.

إن عمر رتب شؤون الدولة، وأحكم مواردها، وكثرت الأموال في عهده (خراج، جزية)، لم يكن هدف عمر جمع المال فحسب، بل كانت هناك سياسة حكيمة في الإنفاق تعود على ما ينفع المسلمين.

واهتم عمر بتعمير البلاد وإصلاحها (حفر الترع – إقامة الجسور– تشجيع الزراعة). كما يعتبر عمر أول من أمر بسك النقود، ولكنها لم تأخذ الشكل الرسمي إلا في عهد عبد الملك بن مروان (الخلافة الأموية).

3– خلافة عثمان رضي الله عنه : ظلت الوقائع الاقتصادية في عهد عثمان على ما كانت عليه في عهد عمر بن الخطاب خاصة في المجال المالي، حيث ورث نظاما ماليا متكاملا ومحكما غنيا بالموارد نظرا لتزايد الإيرادات في عهد عمر نتيجة توسع الدولة الإسلامية عن طريق الفتوحات وأصبحت تشمل أغنى الأقاليم شرقا وغربا.

4– خلافة علي رضي الله عنه: كان علي أقرب إلى عمر في سياسته المالية من شدة تقتيره على نفسه وعلى أقرب الناس له، كما كانت سياسته تشتمل على أسس عظيمة في فرض الضرائب وتنظيمها، وتدعيم النظام المالي للدولة بقواعد متينة تزيد من عمرانها، وحفظ أموالها، وتحول دون خرابها أو إفلاسها.

ثالثا– الأوضاع الاقتصادية في عهد الخلافة الأموية:

تميزت الأوضاع في العصر الأموي بمجموعة من السمات التي ميزت الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، ونذكر منها:

1– الزراعة: شهد العصر الأموي اهتماما كبيرا بالنشاط الزراعي، أدى إلى توسيع حركة استصلاح الأراضي ومنها حركة استصلاح للأراضي في منطقة البطائح، على يد الخلفاء الأمويين.

واتسم نظام ملكية الأراضي في الخلافة الأموية بتقسيمها على الشكل التالي:

– ظهور الملكيات الكبيرة، فقد أدرك رؤساء القبائل وأشرافها، أهمية ملكية الأراضي الزراعية واستثمارها، فسارعوا إلى امتلاكها، سالكين طرقاً مختلفة، ووسائل متعددة لتحقيق غاياتهم؛

– تحول أرض الصوافي إلى ملك خاصٍّ باسم الخليفة.

2– الصناعة: تأثرت الحرف والصناعات في العصر الأموي بالبيئة الاقتصادية المحيطة بها، كما تأثرت الصناعات والحرف بطبيعة الاقتصاد الأموي، حيث كان النشاط الزراعي هو النشاط الرئيسي فيه، فظهرت وتطورت صناعات تعتمد في موادها الخام على القطاع الزراعي، مثل صناعة النسيج والمطاحن، كما واكبت الصناعة حركة التطور العمراني بالدولة الأموية، فظهرت وتطورت صناعة مستلزمات البناء،

إضافة إلى تأثر الصناعة بالجو العسكري السائد في معظم فترات العصر الأموي، حيث تطورت صناعة السفن الحربية ومن ثم التجارية.

3- التجارة: ازدهرت حركة التجارة الداخلية بعد تولي معاوية بن أبي سفيان الخلافة، وتميز أهل الشام في حرفة التجارة وفتحوا علاقات تجارية مع غربي أوروبا واستفادوا من الأسطول الإسلامي ومن بين العوامل التي ساعدت على نشاط حركة التجارة الثراء الكبير الذي تميزت به طبقة الحكم وحاشيتهم، حيث نما لديهم الميل لاقتناء المنتوجات الكمالية، فأقبلوا على شراء السلع التجارية الباهضة الثمن، مما زاد في فعالية التجار وازدهار التجارة. وكان التجار يحتلون مكانة اجتماعية مرموقة في العصر الأموي وكانوا يقومون بتأسيس الشركات في سبيل زيادة فعالية التجارة، حيث كانوا يساهمون في الشركة بتقديم المال وممارسة العمل كذلك، أو بواحد منهما من خلال المضاربة، وأصبحت بذلك دمشق عاصمة الدولة مركزا تجاريا مهما، ومحطا للتجارة الشرقية، وبالتالي مركزا لتوزيع البضائع إلى الجهات المختلفة حيث كانت تتكدس في أسواقها البضائع المتنوعة، المنتجة محليا والمستوردة.

4- وضعية بيت المال: من الأمور المهمة التي يمكن الإشارة إليها أيضا هو زيادة نفقات بيت المال في العصر الأموي، خاصة في مجال الإنفاق السياسي والمتمثِّل في بذل الأموال من أجل توطيد دعائم الدولة وجذب المعارضين لها، كما زادت النفقات أيضًا في مجال المنشآت والمرافق العامة، حيث كانت الدولة تصرف أموالاً كثيرة على إنشاء المساجد والسدود والأسواق، وشقِّ الطرق وحفر الآبار.

وقد بدل عبد الملك بن مروان جهود في تعريب النقود وسكِّ العملة قد أسهمت في إظهار تفوُّق الدولة الاقتصادي بجانب تفوُّقها السياسي العسكري، إضافةً إلى خلق متغيِّرات اقتصادية جديدة سهَّلت عملية النموِّ الاقتصادي للدولة.

رابعا- الأوضاع الاقتصادية في عهد الخلافة العباسية:

تأسست ثاني أكبر خلافة في التاريخ الإسلامي الخلافة العباسية عام (132هـ/750م) على يدي أبو العباس (132-136هـ)، وجاءت الخلافة العباسية كنقطة تحول في الدولة والمجتمع في التاريخ الإسلامي إذ صاحبها تحولات جذرية على المستوى السياسي والاجتماعي.

وشهدت الدولة فترة استقرار نسبي إلى عام 218هـ ترسخ فيها النظام الوزاري وتحققت نهضة علمية وفكرية وثقافية غير مسبوقة عالمياً وتوسع النشاط الزراعي والتجاري والحرفي بشكل كبير إلى

أن أُدخل الأتراك بعدها إلى الجيش ليتجاوزا ذلك الدور حتى أصبحوا جزءا رئيسيا من التركيبة السياسية فواجهت بذلك الدولة أزمات عدة منها ما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي، ونتيجة لتلك الأزمات والتحولات أخذت تضعف مؤسسة الخلافة تدريجيا إلى أن تفككت الدولة في فترتها الأخيرة عندما سيطر البويهيون على الخلافة ومن بعدهم السلاجقة. ويمكن تلخيص أهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة في النقاط التالية:

1- الزراعة: كانت الأراضي الزراعية مقسمة من حيث الملكية عام النحو التالي: الصوافي (أراضي قابلة للاستغلال فوراً) وهي الأرض المملوكة لبيت المال وللخليفة حق التصرف بها، والأراضي الموات (قابلة للاستغلال بعد الاستصلاح) وهي ملك لبيت المال لكنها تتحول إلى الملكية الخاصة في حال استصلاحها، والأراضي الخراجية –الأكثر شيوعاً– وهي في الأصل فيء وتزرع مقابل دفع الخراج كإيجار للأرض، والأراضي السلطانية وهي مملوكة للخليفة. استخدمت الدولة إقطاع الأراضي، تحويل ملكية الأراضي العامة إلى الملكية الخاصة بشكل دائم (إقطاع تمليك) أو مؤقت (إقطاع استغلال)، كسياسة غير معلنة لإعادة التوزيع ولدفع المستحقات.

وفي فترة لاحقة توسع البويهيون في استخدام إقطاع الاستغلال ليشمل الجنود مقابل رواتبهم، حيث سمي بالإقطاع العسكري. انعكس عن تطبيق سياسة الإقطاع بشكل عام، والإقطاع العسكري بشكل خاص سلبيات كبيرة على الدولة والاقتصاد حيث ضعفت الإدارة بشكل عام، والإدارة المالية بشكل خاص وأهملت الكثير من الأراضي وتدهور نظام الري وتردت إيرادات الدولة بشكل ملحوظ وتدهورت أحوال الفلاحين بشكل كبير.

وأدركت الدولة من البداية أهمية النشاط الزراعي كونه المصدر الأساسي لرزق المواطنين ومصدر الإنتاج الغذائي للجميع وأهم مصدر للإيرادات الدولة (الخراج والعشر) لهذا وجهت الدولة اهتماما خاصا نحو هذا القطاع ممثلة بحجم الإنفاق الكبير على النظام العام للري، وعلى إصلاح المزارع المهجورة والأراضي بعد الفيضانات وإصلاح الطرق الزراعية وحمايتها، وقدمت الحكومة أحيانا المساعدات للمزارعين بشكل نقدي ممثلة بمساهمة الدولة في المشاريع العامة أو المشتركة مع المواطنين بالإضافة إلى تقديم السماد والأدوات الزراعية والمواشي.

تطور

القطاع الزراعي بشكل كبير حيث توسعت الملكيات وظهرت الزراعة المركزية الأمر الذي مكن الدولة من توفير أمنها الغذائي معتمدة على إنتاجها الخاص، استعمل المالكون الفلاحين والرقيق بأعداد كبيرة لاستصلاح الأراضي وزراعتها، حيث ظهر ما يشبه الإقطاع الزراعي الذي كان لأثرياء التجار دور فيه.

2- الصناعة: تطورت

الصناعة لكنها بقيت محدودة الإمكانيات ومعتمدة على العمل الفردي أو المشترك بين عدد محدود من الأفراد. وكانت هناك مصانع كبيرة نسبياً مثل مصانع الزجاج والنسيج والصابون والملابس والأحذية والخزف والسكر والصياغة، فضلاً عن الحدادة والنجارة لصنع الأدوات المنزلية والأسلحة والسفن وغيرها. ومع هذا لم تصل الصناعة إلى المستوى الذي يجعل منها مصدراً قوياً للثراء مثل التجارة والصيرفة.

3- التجارة الداخلية: شهدت التجارة الداخلية بين العاصمة وبين الأقاليم من ناحية وبين الأقاليم بعضها ببعض

نشاطاً بشكل كبير يتم من خلاله تبادل كميات كبيرة من عدد كبير ممن السلع من: الحبوب والفواكه والخضر والتمور والسكر وزيت الزيتون والأرز والعسل والملابس القطنية والصوفية والحريرية.

اتبعت الدولة العباسية انسجاما مع مبادئ الشريعة مبدأ حرية التجارة الداخلية والخارجية ولم تضع قيودا على تنقل السلع واليد العاملة بين مختلف أقاليم الدولة، ولم تتدخل في عملية التبادل وما ينجم عنها من أسعار إلا في حالات استثنائية محدودة حيث تدخلت لصالح الطبقات الفقيرة في أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية كالقمح والدقيق والشعير نتيجة لاحتكار تلك السلع من قبل بعض التجار. وليس هناك ما يشير إلى تدخل الدولة في أي من أسعار السلع الحرفية أو الصناعية، حيث كانت الأسعار ناجمة عن محصلة التعامل الحر ضمن الضوابط الشرعية بين المنتجين والمستهلكين.

4-التجارة الخارجية:كان العامل الاقتصادي وطرق المواصلات من بين أهم العوامل المحددة لموقع بغداد العاصمة الجديدة للخلافة. فاهتمت الدولة بشكل ملحوظ بإنشاء الطرق وصيانتها وحمايتها لتتمكن من ربط عاصمتها بأنحاء الدولة المختلفة وبالعالم الخارجي على حد سواء.

طبقت الدولة العباسية سياسة التجارة الحرة على التجارة الخارجية، مع المعاملة بالمثل من حيث الضريبة، وغطت مناطق عديدة ومتفرقة من العالم، ولم يكن هناك صعوبات في استيراد السلع حيث كان المحيط

الهندي بحرا آمنا إذ كان تحت سيطرة أسطول الدولة العباسية. تدفقت السلع من كل مكان حيث كان التعامل إما مقايضة أو بالنقد المباشر.

5- النقود: استخدمت الدولة العباسية أساساً نظاماً نقدياً مزدوجاً مكوناً من الدراهم وأجزائها، عملة فضية العملة الرئيسية في الأقاليم الشرقية، والدنانير وأجزائها، عملة ذهبية، العملة الرئيسية في الأقاليم الغربية، وكلاهما مقبول في كامل الأقاليم إذا كانت ذات أوزان شرعية. استخدمت أيضاً نقود الصلات و هي نقود ذات أوزان غير متداولة تضرب خصيصاً للخلفاء وأحياناً لبعض كبار رجالات الدولة، لتوزع في مناسبات خاصة. كانت عملية ضرب النقود مقتصرة على السلطة القائمة وتحت الإشراف المباشر للخليفة، لاعتبارها من الأمور السيادية للدولة.

6- الصيرفة: ظهر العمل المصرفي بشكل محدود في بداية الأمر لكن أخذ في التوسع خلال القرن الثالث هجري، وجاء التوسع في العمل المصرفي وعمليات الائتمان استجابة للتوسع الكبير في النشاط التجاري، بين الأطراف المترامية للدولة ومع الدول الأخرى، وللحاجة لوجود مكان آمن لإيداع الأموال مع ضمان سرية التعامل.

أصبح العمل المصرفي من الممارسات الضرورية في الأسواق الإسلامية ومن أهم العوامل التي أدت إلى سهولة التبادل ومن ثم إلى المزيد من التوسع في النشاط التجاري.

أما بالنسبة للجانب الاجتماعي فتتضمن المصادر التاريخية الكثير من المعلومات عن المستوى المعيشي للخلفاء والذي كان مرتفعا جدا لكنها لا تقدم الكثير عن المستوى المعيشي للعامة. بشكل عام كان هناك تفاوت كبير في الدخل والثروة يقل ويكثر حسب الأوضاع العامة، لكن يبدو أن الدولة خففت من حدة ذلك عن طريق تقديم بعض الخدمات الأساسية المجانية مثل التعليم المجاني للفقراء والخدمات الصحية المجانية.

خامسا- الأوضاع الاقتصادية في عهد الخلافة المماليك:

شهد الوضع الاقتصادي في هذه المرحلة تباينا من منطقة لأخرى، فكانت الحالة الاقتصادية في بعض الأقاليم كمصر والشام والعراق وبلاد المغرب مزدهرة بينما كان الوضع سيئا في أقاليم أخرى، فازدهرت بعض الصناعات في المدن المتطورة فامتازت الشام ومصر بصناعة الأسلحة والصناعات

الغذائية، والعراق بصناعة الخشب، بينما اشتهرت بلاد الأندلس بصناعات النسيج والحرير والزجاج وصناعة السفن.

تعمق الانقسام الكبير بين الأقاليم مما أضعف الاقتصاد الإسلامي كله وأفقده التكامل الاقتصادي الذي كان عليه سابقا، فانخفض مستوى التجارة البينية بين مناطق البلاد الإسلامية كثيرا، وهو ما أثر سلبا على الأحوال المعيشية للأفراد.

تراجعت التجارة الخارجية ووقعت بيد الغرب خاصة بعد الحروب الصليبية واحتلالها للموانئ الإسلامية، فازدهرت التجارة بإيطاليا خلال القرنين 13 و14 ميلادي، وزاد الوضع سوءا باجتياح التتار الذين خربوا البنية التحتية الاقتصادية بما فيها من شبكات الطرق والري وأغلب المباني العامة التي مروا بها، فعانت المنطقة بذلك ركودا اقتصاديا طويلا وارتفاعا كبيرا في الأسعار، وانكمشت التجارة والزراعة وساد اللاأمن.

وظهرت بعد ذلك الدولة العثمانية والتي اهتمت في بدايتها بأساليب الجباية والمالية العامة، لكنها لم تهتم بأحوال الناس اقتصاديا بسبب تركيزها على الشأن العسكري وزيادة إنفاقها عليه، فتدهورت ماليتها مع مرور الوقت وزادت مديونتها، وبداية من النصف الثاني من القرن 15 تمكنت الدولة العثمانية من إحداث نهضة اقتصادية قوية شملت الصناعة والتجارة والزراعة، وقامت خلال الحرب العالمية الثانية أوراقا نقدية لأول مرة في تاريخ البلاد الإسلامية، إلا أن بدأت تتفكك تدريجيا بعد ذلك وتفقد قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

المحور الرابع- الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي

أولا- النظام الرأسمالي:

1- مفهوم النظام الرأسمالي: هو نظام إنتاج اجتماعي يتميز بتمركز أدوات ووسائل الإنتاج ومجموع الثروات بأيدي عدد قليل جدا من الناس يعرفون تحت اسم "طبقة الرأسماليين"، بينما تصبح الأكثرية من الناس مضطرة للعمل كأجراء لدى الرأسماليين. ولذلك نميز بين طبقتين:

- الطبقة البرجوازية: وهي مجموعة قليلة جدا من الأفراد تتمركز وتتراكم لديها الثروة.
- طبقة واسعة جدا من الأفراد مضطرة للعمل لدى الطبقة البرجوازية.

2- خصائص النظام الرأسمالي: يتسم النظام الرأسمالي بجملة من الخصائص ندرجها فيما يلي:

2-1- الملكية الخاصة (الملكية الفردية): تعتبر الملكية الخاصة لجميع وسائل الإنتاج أهم مظهر من مظاهر النظام الرأسمالي حيث أن معظم وسائل الإنتاج تكون ذات ملكية خاصة من قبل الأفراد والشركات لا من قبل الحكومة، كما أن القانون يحمي تلك الملكية ويؤمن حرية التصرف بها، لكن هذا النظام لا ينفي وجود الملكية العامة والخاصة في بعض المجالات المحدودة التي لا يرغب أحيانا القطاع الخاص بالعمل والاستثمار فيها، إما لأنها تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو أن درجة المخاطرة فيها عالية أو أنها تحتاج لفترة استرداد الرأس المال العامل طويلة نسبيا وهي نشاطات ضرورية ولازمة مثل بناء الموانئ وطرق المواصلات وإنشاء الجسور وشبكات الري.

2-2- حافز الربح: يعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج، وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون، فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية بما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، فإن المنتجين في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الاقتصادي الملائم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة، وحين يحدث ذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية فإن كل الموارد الاقتصادية تكون قد استخدمت ونظمت بحيث تعطي أقصى أرباح ممكنة، وبالتالي يحصل المجتمع على أقصى دخل ممكن من موارده.

2-3- المنافسة: من خلال حرية الشركات في دخول الأسواق والخروج منها مما يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية، أي الرفاهية المشتركة للمنتجين والمستهلكين.

2-4- آلية السوق: التي تحدد الأسعار على نحو لا مركزي من خلال العلاقات التفاعلية بين البائع والمشتري. فتقوم الأسعار بدورها بتخصيص الموارد، التي تسعى بطبيعة الحال لتحقيق أعلى عائد والتي لا تقتصر على السلع والخدمات وإنما تشمل الأجور أيضا.

2-5- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: والذي يؤدي إلى حرية السوق دون فرض أية قيود عليه وقد صاغ آدم سميث ذلك وفق شعار"دعه يعمل واتركه يمر".

3- ظروف نشأة النظام الرأسمالي:

تتلخص أهم الظروف الذي نشأ في ظلها النظام الرأسمالي في النقاط التالية:

3-1- انهيار مرتكزات النظام الإقطاعي والحرفي: من العوامل التي ترتب عنها اختلال وانهيار النظام الإقطاعي والحرفي نجد:

- نمو المدن وازدهارها.

- هروب الأقنان إلى المدن مما تسبب في قطع تبعية الإنسان للأرض.

- التحول من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي والذي ترتب عنه تحول الريع العيني الذي كان يتقاضاه السيد من أتباعه إلى ريع نقدي، وهو ما أدى إلى تغيرات عميقة في طبيعة النظام الإقطاعي نفسه، حيث أصبح بإمكان الفلاحين التخلص من أعمال السخرة لدى الشريف وإحلالها بمدفوعات نقدية، وبالتالي انهيار مرتكز آخر قام عليه النظام الإقطاعي وهي السخرة، وبانتهاء السخرة تغيرت العلاقة بين السيد وتابعيه (والتي تتمثل بشكل كبير في علاقة تبعية شخصية إلى علاقة تقترب كثيرا من تلك التي تقوم بين مالك الأرض ومستأجريها).

3-2- نشوء الدولة القومية: أدت التطورات السياسية التي رافقت انهيار النظام الإقطاعي إلى نشوء الدولة بمعناها الحديث، حيث قامت حكومات مركزية تفرض سلطتها على كل المقيمين في إقليمها، وقد أدى ذلك إلى اضمحلال سلطة الأمراء الإقطاعيين وتنظيم العلاقة بين الدولة والكنيسة بحيث تستقل الأولى بأمور الدنيا وتلتزم الثانية بحدود الأمور الروحية.

3-3- ازدياد أهمية التجارة الخارجية: شهد القرن الخامس عشر تحرر العبيد والفلاحين من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا نتيجة لعوامل عديدة اختلفت في درجاتها وقوتها من دولة إلى أخرى، واتجه معظم المحررين خارج النشاط الزراعي ليعملوا بالتجارة، مما أدى إلى نمو التجارة الخارجية بصورة قوية أدت بدورها إلى ثراء التجار العاملين فيها، فزادت تبعا لذلك أهميتهم في النشاط الاقتصادي بدرجة ملحوظة، وظهورهم كطبقة اجتماعية قوية داخل بلادهم، ومن بين الأسباب التي ساعدت على نمو التجارة الخارجية هو الاكتشافات الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر والتي جاءت لإيجاد طرق تجارية تربط أوروبا بالشرق بعيدا عن الطرق التي كانت تستخدمها سابقا والتي أصبحت تحت السيطرة التركية، ففي عام 1492 وصل كريستوف كولومبس إلى سواحل أمريكا وأعلنت جميع الأراضي التي اكتشفها ممتلكات للمملكة الاسبانية، وفي عام 1498 اكتشف فاسكو دي كاما الطريق إلى الهند، وقد ساهمت هذه الاكتشافات الجغرافية وغيرها في:

- ايجاد أسواق جديدة وتوسيع السوق أمام البضائع الأوروبية التي أخذت بالتزايد.

- استغلال المستعمرات بالاستيلاء على ثرواتها ونهبها، خاصة المعادن النفيسة و المواد الأولية.

3-4- انتشار حركتي الإصلاح الفكري والديني: والتي أدت إلى تحرير العقول من سيطرة الكنيسة، وزعزعة مركزها، وإحياء روح المبادرة لدى الأفراد وإعطاء حافز الربح أهمية من ممارسة النشاط الاقتصادي.

ثانيا- مرحلة الرأسمالية التجارية:

تعتبر الرأسمالية التجارية أول شكل من أشكال الرأسمالية وقد عبرت هذه الرأسمالية أساسا عن مصلحة فئة التجار، ونشأت الرأسمالية التجارية في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر، وكانت تهدف إلى اجتذاب أكبر كمية من الذهب والفضة إلى داخل البلاد.

1- مبادئ الرأسمالية التجارية:

وتتلخص أهم المبادئ والتي بنيت عليها الرأسمالية التجارية في:

- تمجيد المعدن النفيس لدرجة اعتباره مصدرا للثروة.
- تحقيق فائض في الميزان التجاري.
- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي وجعل التجارة الخارجية في القمة فهي مصدر المعدن النفيس، تليها الصناعة باعتبارها أساس الصادرات، أما الزراعة فلم يولوها عناية كبيرة إذ لم يجدوا فيها مجالا بارزا للتصدير.

2- أهم نماذج السياسات التجارية:

يمكن التمييز بين ثلاثة صيغ أساسية في تطبيق السياسات التجارية في ظل الرأسمالية التجارية تتوافق مع مقومات كل دولة وهي:

2-1- السياسة المعدنية في اسبانيا والبرتغال:

يعتبر البرتغاليين والاسبان من أوائل الدول الأوروبية التي استطاعت الحصول على الذهب الوارد من القارة الجديدة (أمريكا) نظرا لاتساع تجارتها ووجود مستعمراتها في أمريكا الجنوبية التي يسرت لها زيادة معدلات التبادل وتسويق منتجاتها في السوق الجديدة. وقد كانت اسبانيا في خلال تلك الفترة من أقوى دول العالم اقتصاديا وسياسيا، لذا حاولت الدولة الحفاظ بهذا الوضع المتميز عن باقي دول العالم.

ولتحقيق ذلك اتبعت أيضا اسبانيا سياسة تتلخص في تصدير البضائع واشتراط استفاء ثمنها بالمعادن النفيسة. مما توجب تدخل الدولة في عقود التجارة المبرمة بين رعاياها والأجانب وفي حالة إذا وقع استيراد البضائع الأجنبية، تشترط المقايضة بالبضائع الوطنية. ويعود الفضل في ظهور فكرة الماركنتيلية إلى الاسبان والبرتغال إلا أنهم لم يتمكنوا من تطويرها، واهتموا أكثر بكيفية الاحتفاظ بالمعادن الثمينة من خلال:

- منع تصديرها إلى الخارج مهما كانت المغريات.
- إتباع سياسة المقايضة في عمليات الاستيراد(بمعنى تصرف مبالغ الاستيراد في شراء السلع داخل اسبانيا وتخرج منها في الشكل السلعي).
- فرض التكافؤ في المبادلات مع الخارج تجنبا للوقوع في مشكلة الديون التي قد تضطر الدولة تسديدها بالمعادن الثمينة.

2-2- السياسة الصناعية في فرنسا:

يختلف في تلك الحقبة الوضع الاقتصادي لفرنسا عنه لاسبانيا والبرتغال حيث لم يكن لفرنسا الذهب والفضة نظرا لعدم وجود مستعمرات لها تمددها بالمعدنين والمواد الخام، ولم تكن بعد قد دخلت في مرحلة الاستعمار السياسي الاقتصادي أو التجارة الاستعمارية لانشغالها بشؤونها الداخلية.

دفع كل ما سبق فرنسا إلى العمل على زيادة السلع الصناعية القابلة للتصدير إلى الأسواق الخارجية واستيفاء أثمانها بالذهب والفضة. ولتحقيق ذلك اتخذت جملة من الإجراءات الوقائية من أهمها:

- تشجيع الصناعات المحلية بشتى الوسائل.
- العمل على حمايتها وتنظيمها خوفا من المضاربة الخارجية.

اتخاذ التدابير اللازمة لتنشيط حركة التبادل مع الدول الأخرى لغاية تأمين تصريف المنتجات الصناعية. طبقت هذه السياسة من قبل كولبير وزير المالية في فترة الملك لويس الرابع عشر.

2-3- السياسة التجارية في بريطانيا:

تهدف هذه السياسة إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات عن طريق التجارة وتنظيم العقود التجارية وعقود النقل البحري لصالح انجلترا وأسطولها التجاري وذلك للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة. وقد وضع هذه السياسة رجل الدولة البريطاني المعروف كروموبل، وكان شعارهم

الأساسي في تلك الفترة "فلنبع أكثر مما نشتري". كما ساعد نظام العهد الاستعماري في زيادة قوة بريطانيا وتدعيم تجارتها من خلال إتباع الأساليب التالية:

- ضرورة تصدير السلع من الدول المستعمرة إلى بريطانيا وبواسطة أسطولها البحري.
- الامتناع عن إقامة مشاريع صناعية في المستعمرات.
- تتمتع الدولة بحق الاحتكار في جميع عمليات البيع والشراء.

ثالثا- الرأسمالية الصناعية:

ارتكزت الرأسمالية التجارية على التجارة باعتبارها مركز النشاط الاقتصادي، وكانت الصناعة قائمة لخدمة التجارة إلا أن تطور الإنتاج الصناعي وتوسع حجمه غيّر من موازين القوى وباتت الصناعة أكثر أهمية من التجارة حيث سخرت هذه الأخيرة لخدمتها وتحويل النظام الاقتصادي بذلك من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية.

1- نشأة الرأسمالية الصناعية ومفهومها:

بدأت مرحلة الرأسمالية الصناعية ابتداءا من منتصف القرن الثامن عشر، وقد تميزت بتغيير الهيكل الأساسي للاقتصاديات الأوروبية، فبالرغم من أن التجاريين قد أسهموا فعلا في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة نسبية في المجتمعات الأوروبية، إلا أنها أسفرت عن ظهور موجة من الاستياء العام بالنسبة للطبقات العاملة وجمهور المستهلكين، ولذا رأت الحكومة ضرورة تدخلها لتبني المشروعات الصناعية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج الوطني بما يكفل تحسين أسلوب توزيعه، إلا أن تلك القيود المفروضة كبحت النشاط الاقتصادي وارتدت عليه سلبا مما استدعى العودة إلى الحرية الاقتصادية من جديد.

وتمثل الرأسمالية الصناعية ذلك البناء الذي يقوم بصفة أساسية على الاستخدام الواسع للآلات الحديثة في العملية الإنتاجية مع سيطرة رأس المال الخاص على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في ظل سيادة الحرية الاقتصادية.

ومن أهم العوامل التي أدت إلى ظهور الرأسمالية الصناعية هي الثورة الصناعية والتي بدأت في سنة 1776 ببريطانيا وتصاعدت مع الزمن، حيث أن نمو الصناعة قاد إلى زيادة التأكيد على الجانب الصناعي في الحياة الاقتصادية.

2- مفهوم الثورة الصناعية:

تعرف الثورة الصناعية على أنّها: "التحول الكبير الذي شكل نقلة نوعية في الانتقال من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الآلي عن طريق الاستخدام المنظم للآلات في الإنتاج، هذا جانب، ومن جانب آخر لوحظ أن طرق التنظيم الصناعي قد شهدت تحولا كيفيا في الانتقال إلى نظام المصنع القائم على التقسيم الفني للعمل".

3- عوامل قيام الثورة الصناعية:

لم تحدث الثورة الصناعية في دول أوروبا في وقت واحد بسبب اختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، إلا أن هناك جملة من العوامل ساهمت في قيامها نلخصها فيما يلي:

3-1- التقدم العلمي: إن قيام النهضة العلمية في أوروبا سمح للعلم بأن يخطو خطوات سريعة، أفسحت المجال لظهور الاختراعات الحديثة مثل السفن التجارية التي تعبر البحار والمحيطات، كذلك مد طرق السكك الحديدية بين بعض الدول الصناعية لتسهيل التنقل فيما بينها.

3-2 العامل السكاني: أدى تحسن الظروف المعيشية في أوروبا إلى زيادة عدد السكان وما رافقه من كثرة متطلباتهم الحياتية وزيادتها، وقد دفعت تلك الحاجات إلى التفكير بإيجاد أساليب جديدة ومتطورة في الإنتاج لكي تلبي رغبات السكان واحتياجاتهم المتزايدة.

3-3- رأس المال: لقد كان لاتساع القارة الأوروبية وامتدادها لأقطار العالم أثر ايجابي لأصحاب المصانع وشركات النقل، والمؤسسات المالية، وذلك لأن أرباحهم كانت في تزايد مستمر مما مكنهم من تكوين أموال طائلة سمحت بتمويل الصناعة.

فقد استخدمت رؤوس الأموال في مجال تحسين أساليب الإنتاج عن طريق تمويل الاختراعات العلمية التي استفاد منها الإنسان في مجال إنتاجه الصناعي والزراعي.

3-4- سياسة الحرية وعدم التدخل: إعطاء الفرصة لمبادرة الأفراد، كما عملت الدولة على تخفيض الضرائب على رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة من أجل تشجيعها، وعملت على حماية حقوق الاختراع.

4- مظاهر الثورة الصناعية: كان من أهم مظاهر الثورة الصناعية:

4-1- نظام المصانع: حل نظام المصانع محل الحرفة والورش الصغيرة والصناعات المنزلية، وصاحب هذا النظام توطن الصناعة بالقرب من منحدرات المياه ومناجم الفحم.

4-2- تركز السكان في المدن: أدى ارتفاع معدل النمو السكاني إلى زيادة نسبة سكان المدن بنسبة كبيرة، كما أدى تركيز الصناعات بالقرب من مساقط المياه أو مصادر الطاقة أو المواد الأولية إلى تركيز السكان بدرجة أكبر في تلك المناطق.

4-3- كبر حجم المشروعات: إن تزايد عدد العمال أدى إلى تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل وسمح بقيام التكامل وقيام المشروع بكل أو معظم مراحل الإنتاج الخاصة بسلعة معينة مما أدى إلى قيام مشروعات كبيرة.

4-4- نمو النزعات الاحتكارية في الصناعة: أدى ميل المشروعات نحو الكبر إلى قلة عددها خاصة فيما يتعلق بممارسة نفس النشاط، وهذا مكنها من الاتفاق على تنسيق سياستها وتحقيق قدر من الاتحاد بينها مما أدى إلى ظهور النزعات الاحتكارية.

4-5- نمو التجارة الخارجية: أدت المنافسة الكبيرة التي قامت بين الدول الأوروبية للسيطرة على السوق الخارجية إلى التوسع الاستعماري وبالتالي الاحتكارات التجارية، وكانت الدولة ذات القوى البحرية هي المسيطرة، واستطاعت بريطانيا بفضل قوتها البحرية أن تسيطر على أهم الأسواق الدولية.

5- نتائج الثورة الصناعية:

ساهمت الثورة الصناعية في تنشيط الحياة الاقتصادية فظهر نظام اقتصادي جديد كان له بالغ الأثر على المجتمع الأوروبي. وقد أدت الثروة الكبيرة إلى تقدم انجلترا وجعلها من أغنى دول العالم. وقد أسفرت الثورة الصناعية عن عدة نتائج تمس كافة الجوانب الحياتية وهي:

5-1- النتائج الاقتصادية: أدت الثورة الصناعية إلى قيام نظام اقتصادي رأسمالي يرتكز على حرية العمل والمبادلات فبرز دور المؤسسات الإنتاجية الكبرى في تنمية الاقتصاد وتحسنت الأوضاع المعيشية للأفراد وازدهرت حركة العمران، كما ازداد الإنتاج الصناعي بشكل كبير بفضل تطور المعدات والآلات واعتماد التقنيات الجديدة.

فانخفضت كلفة الإنتاج وظهرت صناعات جديدة واتسع الاستثمار في الزراعة فقد أدى الاستعمال المكثف للآلات والأسمدة إلى تحول الإنتاج الزراعي من إنتاج معيشي مخصص أساسا لاستهلاك المزارع وعائلته إلى إنتاج تجاري موجه إلى السوق.

لذا تحولت الزراعة إلى عنصر فعال في تطور القطاع الصناعي بعد أن وفرت له حاجاته من المواد الأولية مما زاد من مستوى الإنتاج واستوجب تأمين أسواق خارجية لترويج فوائضه كما تطلبت التجارة الدولية تطوير المعاملات المالية فأنشأت البنوك المتخصصة واعتمد الذهب كقاعدة في المعاملات.

5-2- النتائج الاجتماعية: أقيم تبعا للثورة الصناعية مجتمعا جديدا تميز ببروز طبقتين، طبقة أرباب العمل المنسوبين إلى البرجوازية، وطبقة العمال التي تضم سكان المدن والأرياف الباحثين عن فرص عمل وفرتها المصانع.

5-3- النتائج السياسية والثقافية: كان للثورة الصناعية عدة نتائج على المستوى الثقافي والسياسي تمثلت أساسا في:

- بروز أحزاب سياسية تدافع عن مصالح العمال وتشارك في الحياة السياسية.
- احتدام التنافس بين الدول الصناعية للسيطرة على المواد الأولية والأسواق الخارجية مما نتج عنه تفاقم الاستعمار وانقسام العالم إلى جزأين، جزء مهيمن تمثله البلدان الصناعية وجزء مستغل تمثله بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

أما بالنسبة للجوانب الثقافية فتمثلت أساسا في زيادة الوعي بعد انتعاش حياة المدنية التي وفرت للأفراد كافة وسائل التعليم والثقافة.

رابعا- الرأسمالية المالية:

إن النظام الرأسمالي ومن خلال الثورة الصناعية التي تضمنت حصول تطور صناعي واسع، واستمرار هذا التطور، وما رافقه من زيادة في التخصص وتقسيم العمل واتساع المبادلات التجارية، وزيادة استخدام رؤوس الأموال في القيام بالنشاطات الاقتصادية وكنتيجة للسعي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح التي أعيد استخدامها في القيام بهذه النشاطات وتوسعها المستمر، أدى إلى تكوين رؤوس أموال ضخمة، ومن ثم تركز رؤوس الأموال هذه، وهنا برزت أهمية رأس المال المالي وسيطرته على النشاطات الاقتصادية كافة، وبالذات الصناعية والتجارية، وبحيث أصبحت المؤسسات المالية التي تتجمع وتتركز

فيها رؤوس الأموال الضخمة. إضافة إلى قدرة بعض المؤسسات المالية، وبالذات البنوك التجارية على توليد التمويل من خلال ما تولده من ائتمان، وهو الأمر الذي تضمن بروز المؤسسات التمويلية والبنكية كأساس للقيام بالاستثمار والإنتاج في المجالات المختلفة، وبالشكل الذي أدى إلى ملكية هذه المؤسسات لمعظم المشروعات التي تؤدي من خلالها النشاطات الاقتصادية.

1- مفهوم الرأسمالية المالية: شكل جديد من أشكال الرأسمالية تم خلاله سيطرة البنوك على تمويل المشروعات الصناعية القديمة والجديدة في معظم الاقتصاديات الرأسمالية.

وتميزت الرأسمالية المالية بعدة مميزات أساسية هي:

- ظهور المشروعات الكبيرة، ونمو الاتجاهات الاحتكارية، أدى إلى ظهور مشكلة التمويل وتعبئة المدخرات اللازمة لهذه المشروعات الضخمة حيث وجدت هذه المشكلة حلها في الأخذ بنظام الشركات المساهمة التي تضم عددا كبيرا من المساهمين من ذوي المسؤولية المحدودة.
- تحول تنظيم الصناعة من ملكية الأفراد إلى الملكية المساهمة، مما أدى إلى سرعة انتشار نظام الشركات المساهمة في كافة دول أوروبا، وتداول أسهم هذه الشركات وسنداتها في الأسواق للحصول على المال اللازم لتمويل المشروعات الكبيرة.
- الدور الأساسي الذي لعبته البنوك في تمويل المشاريع الصناعية حيث كانت احدى الوظائف الرئيسية للبنوك هي إنشاء وإدارة المشاريع الصناعية.
- اندماج الرأس البنكي بالرأسمال الصناعي ونشوء الرأسمال المالي.
- تشكل اتحادات احتكارية عالمية بين الرأسماليين، وانجاز تقسيم العالم بين الدول الرأسمالية الكبرى.
- إن انخفاض الأرباح التي تحققها رؤوس الأموال من خلال استخدامها في الداخل، إضافة إلى محدودية مجالات هذا الاستخدام، وبالذات في الدول المتقدمة، أدى إلى البحث عن مجالات استخدام مريحة في الخارج، ومن خلال الشركات المتعددة الجنسيات وكذلك من خلال التعاملات المالية الدولية واسعة النطاق والتي تتم عن طريق الأسواق المالية والنقدية.

2- أنواع الاحتكارات: اتخذت الاحتكارات عدة أشكال وهي:

- الكارتل: هو أحد أشكال الاتحادات الاحتكارية التي يتم الاتفاق بين أعضائها على عقد اتفاقات حول الأسعار وأسواق التصريف وتبادل براءات الاختراع، على أن تبقى كل مؤسسة منضوية في هذا الاتحاد

الاحتكاري متمتعة باستقلالها التجاري والإنتاجي، ويهدف إلى السيطرة على الأسواق وتحقيق أرباح ضخمة.

- **الترست:** يقوم على اتحاد أو اندماج عدة مشاريع في مشروع واحد وتكون الغاية منه الحصول على وضع احتكاري. في إطار الترست تفقد المؤسسات الإنتاجية استقلالها المالي والإداري والقانوني.

- **الكونسرن:** عبارة عن توحيد عدد من المؤسسات المختلفة في الصناعة والتجارة والبنوك وشركات النقل والتأمين على أساس من التبعية المالية لفئة من كبار الرأسماليين الذين يفرضون رقابتهم على المؤسسات المنظمة إلى الكونسرن.

المحور الخامس- الوقائع الاقتصادية بين الحربين

-ثانيا- أزمة الكساد 1929 (الأزمة الاقتصادية 1929)-

1- أسباب أزمة الكساد العظيم 1929: حدثت أزمة الكساد العظيم نتيجة تضافر جملة من الأسباب نورد أهمها فيما يلي:

أ- **الانتعاش المسجل في الاقتصاد الأمريكي:** حقق الاقتصاد الأمريكي انتعاشا في فترة الحرب العالمية الأولى وفي السنوات التي تبعتها نتيجة لتدهور الاقتصاد الأوربي، وكذا ازدهار الصناعة الأمريكية وأيضا بسبب توفر رؤوس الأموال والثروات الطبيعية والسوق الاستهلاكية الواسعة' ولكن منذ 1925 أغلقت هذه الأسواق تقريباً في وجه المنتجات الأمريكية بعد أن تمكنت الدول الأوربية من استعادة قدرتها الإنتاجية، مما أدى إلى انخفاض نسبة الصادرات الأمريكية فأنكمش الاقتصاد الأمريكي، ولمعالجة هذا الوضع تم التوسع في منح الائتمان، وأزيحت آثار الانكماش ظرفيا، كما أوقفت تحويل رؤوس الأموال اتجاه الدول الأوربية لمساعدتها في عملية الإصلاح الاقتصادي شريطة أن تشتري من الولايات المتحدة المواد والسلع الأولية التي تحتاجها، ولكن أدى ذلك فيما بعد إلى ارتفاع مؤشر سوق الأسهم والذي لم يكن متناسبا مع واقع النشاط الاقتصادي.

ب- **الارتفاع الكبير في أسعار الأسهم:** حيث بلغ تصاعد أسعار الأسهم بين جوان 1928 وسبتمبر 1929 حوالي 56 % في بورصة نيويورك بسبب: التصريحات المتفائلة، وفرة الادخار وسهولة الاقتراض، إنشاء وتأثير الشركات الاستثمارية المتعددة وتسامح السلطات النقدية.

-ثالثا- النظام الاشتراكي:

يعتبر النظام الاشتراكي من الناحية النظرية نظاما اقتصاديا معاكسا للنظام الرأسمالي، وقد ظهر هذا النظام قبل تطبيقه بكثير من قبل الاتحاد السوفياتي سنة 1917.

1- تعريف النظام الاشتراكي: يعني النظام الذي تؤول فيه ملكية مواد الإنتاج، والأراضي، والآلات والمصانع للدولة، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط، ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام بنظام التخطيط المركزي.

2- خصائص النظام الاشتراكي: من أبرز خصائص النظام الاشتراكي نجد:

- **الملكية العامة لوسائل الإنتاج:** يعني أن جميع أفراد المجتمع متساوون فيما بينهم حيال ملكية وسائل الإنتاج، بحيث تصبح معظم الموارد الاقتصادية ملكا للمجتمع.

- **إشباع احتياجات المجتمع المتنامية:** يهدف النظام الاشتراكي لإشباع حاجات غالبية أفراد المجتمع الاشتراكي.

- **التخطيط المركزي:** يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز التخطيط المركزي، والتخطيط المركزي في الدول الاشتراكية يعني تنظيم الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، فمثلا يتم تنظيم الإنتاج في النظام الاشتراكي من حيث كمية السلع المراد إنتاجها وأنواعها والمواد التي تستخدم في ذلك عن طريق جهاز التخطيط المركزي والذي يعد الجهة الوحيدة لتحديد العرض والطلب في ظل هذا النظام.

- **توزيع الناتج الاجتماعي:** لكل حسب عمله- لكل حسب حاجته: حيث يتم توزيع الناتج الاجتماعي على أساس أن نصيب كل فرد منه يتحدد وفقا لمدى مساهمته الحقيقية في النشاط الاقتصادي. وأساس المساهمة الحقيقية هو العمل، فالدخل يوزع طبقا لمبدأ "لكل بحسب عمله"، ولكن هذا المبدأ ليس معيارا مطلقا. بل يكمله معيار آخر وهو "لكل بحسب حاجته" وهذا الأخير يعبر عن الدخل العيني أو الخدمات التي يجب أن تقدم لجميع الأفراد في المجتمع الاشتراكي. بصرف النظر عن قدراتهم وخبراتهم المتمايزة، وبصرف النظر عن مقدار ما ساهموا به في الإنتاج وتقدم المجتمع، ومن أهم صور هذه الخدمات التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي وإعانات الأسرة.